الأمم المتحدة

E/CN.18/2011/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2010
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة التاسعة
نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير – ٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثات الدائمة لسويسرا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تحيل إليه التقرير المرفق عن سلسلة حلقات عمل اشتركت في تنظيمها حكومات سويسرا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك، هي ”سلسلة حلقات العمل الخاصة بإدارة الغابات واللامركزية“.

وفي ضوء أهمية التقرير وصلته بعمل الأمم المتحدة، وخاصة في المجال البيئي، سنكون ممتنين لو تكرمتم بإصدار هذه الوثيقة والتقرير (انظر المرفق) بوصفهما وثيقة من الوثائق الرسمية للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. والبلدان الأربعة على استعداد كذلك لعرض تجارب كل منها في مجال إدارة الغابات في إطار أحد بنود جدول أعمال تلك الدورة.

(توقيع) بول **سيغر**
الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) حسن **كليب**
الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باسو **سانغكو**
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كلود **هيلر**
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

* E/CN.18/2011/1.

050111 050111 10-69344 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

إدارة الغابات واللامركزية: تقرير عن سلسلة حلقات العمل التي شاركت في تنظيمها حكومات سويسرا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك

موجز

منذ عام ٢٠٠٤، ظلت سلسلة من حلقات العمل الدولية تنظم كل سنتين، كمبادرات ترعاها البلدان لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، تلتقي في إطارها بلدان من مختلف أنحاء العالم تشهد إصلاحات على صعيدي اللامركزية والإدارة، مدفوعة بروح التبادل المشترك والتعلم من الآخر. وجمعت حلقات العمل في السلسلة لفيفا من المشاركين من الحكومات والمجتمع المدني ومعاهد البحوث ومنظمات المجتمع المحلي وقطاع الأعمال التجارية. ونُظمت جميع حلقات العمل بشأن الجوانب الرئيسية لنظرية اللامركزية والإدارة وتطبيقها، في سياق قطاع الغابات، ونظرت في المسائل الشاملة المتصلة بسبل العيش والإنصاف والتنمية المستدامة بصورة أعم. وكان الهدف من جميع حلقات العمل استخلاص دروس وتوصيات بشأن الإجراءات التي يجب أن يتخذها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وغيره من الجهات المؤسسية الفاعلة وصانعي القرارات.

وأظهرت تجارب البلدان أن اللامركزية عملية لا خطية تقتضي تعلما مستمرا وتجريبا ديناميا. ويتطلب إرساء اللامركزية بصورة فعالة ما يلي: تحقيق توافق في الآراء من خلال عملية تتسم بالانفتاح والشفافية والشمول؛ واتخاذ القرارات على أساس المشاركة؛ وبناء القدرات المؤسسية والفنية والبشرية؛ وتوفير الموارد المالية الكافية والحوافز اللازمة للاستثمار؛ وتكييف الأهداف لتتواءم مع السياقات المحلية؛ واكتساب المرونة التي تمكّن من التكيف مع الأوضاع المختلفة والظروف المتغيرة. وتختلف نواتج سبل العيش وآثار إصلاحات اللامركزية والإدارة باختلاف المواقع، كما أن الأدلة على الصلة بين إصلاحات الإدارة واستدامة الغابات شديدة التباين، سواء كان ذلك في داخل البلدان التي اضطلعت بهذه الإصلاحات أو فيما بينها.

علما بأن تحقيق اللامركزية في إدارة الغابات نتائج إيجابية على صعيد كسب العيش وحفظ الطبيعة والتنمية الأوسع نطاقا مرتبط بما يلي: أمن الحيازات وإتاحة الفرص المتساوية للحصول على موارد الغابات؛ والتوزيع الشفاف والمتوازن على نحو ملائم للسلطات المالية والإيرادية والضريبية، فضلا عن التحكم في اتخاذ القرارات؛ والحقوق التجارية والوصول إلى

الأسواق؛ ومراعاة التقاليد الثقافية والمعارف المحلية؛ والاعتراف على الوجه الصحيح بالحقوق المتوارثة للمجتمعات المحلية.

وشملت المسائل المتكررة والدروس المستفادة من حلقات العمل ما يلي:

- بناء القدرات على مختلف المستويات عنصر حاسم لنجاح إصلاحات اللامركزية والإدارة. وينطوي ذلك على التمكين بدرجات مختلفة من خلال طائفة واسعة من الوسائل المتنوعة، تشمل التربية المدنية والوصول إلى المعلومات، وتعزيز آليات الاتصال الجماعي والتفاوض، وتوطيد الهياكل التنظيمية لإدارة موارد الغابات. علما بأن القدرات والتحالفات الجديدة بين الفئات المحرومة ذات أهمية حاسمة لتحقيق اللامركزية تغييرات حقيقية وتهيئة مجالات فعلية للمشاركة وإتاحة الفرصة للقواعد الشعبية لإسماع صوتها؛

- تنطوي اللامركزية حتى الآن على نقل تكاليف وأعباء حماية الغابات وإدارتها إلى مستوى الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية، مع منحها قدرا لا يُذكر من السلطة والفوائد غير المضمونة. كما أن هناك اتجاها للتقليل من قيمة استثمارات ومساهمات المجتمعات المحلية والمواطنين المحليين في إدارة الغابات وعدم تعويضها عن ذلك تعويضا كافيا، مع تقديم معاملة تفضيلية لاستثمارات الجهات الخارجية والمؤسسات التجارية؛

- تأمين الحيازة والحقوق في موارد الغابات بصورة واضحة ومضمونة، أمر هام، بيد أنه غير كاف لتحسين سبل العيش. وحتى عندما تكون الحقوق واضحة، يمكن للافتقار إلى القدرات والمهارات والأموال والتكنولوجيا وسبل الوصول إلى الأسواق وغيرها من المدخلات الضرورية أن تحول دون تمتع أصحاب الحقوق بها؛

- تشجع مختلف أشكال التسلسل الهرمي القائمة على الطبقة أو الطائفة أو العرق أو نوع الجنس، على استحواذ الصفوة على المنافع وسلطة اتخاذ القرار، مما يعوق اللامركزية الديمقراطية وإصلاحات إدارة الغابات. ويمكن لتعزيز قدرات السكان المحليين، وخاصة الفقراء والمهمشين، في تنظيم ووضع وتنفيذ القواعد ومعاقبة مخالفيها، أن يسهل تمكينهم ويزيد نصيبهم من المنافع؛

- يمكن للنهج التشاركية الحقيقة أن تحقق توازن القوة المطلوب بين المواطنين والحكومات على شتى المستويات، مما يعزز خضوع الحاكم للمساءلة أمام المحكوم، ويحد من الفساد وسيطرة الصفوة. وتدعو الحاجة بصفة خاصة إلى مشاركة المواطنين جميعهم، بمن فيهم أفراد المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، في هياكل الإدارة

اللامركزية، للتعامل مع القضايا من قبيل حفظ الطبيعة وتغير المناخ التي تقتضي حراكا عريض القاعدة يضطلع به المواطنون.

ومن بين التوصيات التي قدمتها سلسلة حلقات العمل إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، هناك ١٢ توصية تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لسبل كسب العيش القائمة على الغابات. وتشمل هذه التوصيات ما يلي:

- تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وما تجود به من منافع معززة، والاستخدام الحكيم لأدوات السوق مثل تحويل المدفوعات وإبرام اتفاقات الشراكة الطوعية؛
- إزالة الحواجز وتحسين سبل وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق، إضافة إلى الإيرادات المتأتية عن الإدارة المستدامة للغابات، بسبل منها تحسين توزيع الموارد المالية؛
- تعزيز شفافية السياسات والإجراءات الحكومية الرامية إلى إنفاذ قوانين الغابات والقيام بجهود شاملة لمحاربة الفساد على كل المستويات؛
- دعم تقوية إدماج السكان المحليين، بمن فيهم الشعوب الأصلية والنساء، في اتخاذ القرار وتبادل المنافع والمحافظة على قيمهم الثقافية والاجتماعية عن طريق الإدارة المستدامة للغابات وفي المشاريع، من شاكلة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، حيثما تمثل الإدارة المستدامة للغابات نهجا قويا وموثوقا لصون القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات وتعزيزها لمصلحة أجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء.

أولا – معلومات أساسية

١ – خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، انخرط العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم في برامج الإصلاح المتعلقة باللامركزية وإدارة الغابات، استجابة لمجموعة مختلفة من الضغوط الداخلية والخارجية. وكانت هذه البرامج ترمي عادة إلى المساهمة في تحقيق عدد من الأهداف المرتبطة بحفظ الغابات وتنميتها، بما يشمل تحسين الإدارة والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات، والمزيد من العدالة في توزيع المنافع المتأتية من الموارد، والحد من الفقر وتعزيز الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠٠٤، نُظمت سلسلة من أربع حلقات عمل دولية تعقد مرتين في السنة كمبادرات ترعاها البلدان تجتمع في إطارها بلدان تشهد إصلاحات على صعيدي اللامركزية والإدارة من مختلف أنحاء الكرة الأرضية، بروح من التبادل والتعلم من الآخر، دعما لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وغير ذلك من المبادرات الإقليمية والوطنية المتصلة بإدارة

الغابات. وشملت مخرجات سلسلة حلقات العمل حتى الآن ثلاثة تقارير مقدمة إلى الأمم المتحدة[١]، وإصدار ثلاثة مجلدات[٢] تحتوي على أوراق مختارة من حلقات العمل الثلاث الأولى.

٢ - ضمت حلقات عمل السلسة كافة لفيفا من المشاركين من الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المحلي وقطاع الأعمال التجارية. ونظمت جميع حلقات العمل حول الجوانب الرئيسية لنظرية اللامركزية وإدارة الغابات وتطبيقها، في سياق قطاع الغابات. وتدارست المسائل الشاملة لكسب العيش والعدالة والتنمية الاجتماعية بصفة أعم. واستخدمت جميع حلقات العمل مزيجا من العروض وحلقات النقاش و اجتماعات أفرقة العمل والرحلات الميدانية. وصممت جميع الحلقات لتسهيل تبادل الآراء النابعة من التجارب المتنوعة للبلدان، بغرض استخلاص العبر والتوصيات بشأن إجراءات يقوم بها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وغيره من الجهات المؤسسية الفاعلة الرئيسية وجهات صنع القرارات الأخرى.

٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، نظمت حكومتا سويسرا وإندونيسيا على نحو مشترك حلقة العمل الأولى في السلسلة، وكان موضوعها: ''اللامركزية والنظم الاتحادية للحراجة والبرامج الوطنية للغابات''. وجرى تنظيم حلقة العمل برعاية مشتركة من العديد من الحكومات والمنظمات الأخرى التي قدمت دعما فنيا وماليا و/أو لوجستيا[٣].

٤ - وقدمت حلقة عمل إنترلاكن، التي حضرها ١٦٠ شخصا من ٥١ بلدا تمثل ٧٠ في المائة من مساحة الغابات العالمية، استعراضا عاما للعمليات الجارية والمزمع القيام بها لإرساء

(١) E/CN.18/2005/10; E/CN.18/2009/16, annex; and E/CN.18/2011/15, annex.

(٢) Carol J. Pierce Colfer and Doris Capistrano, eds., *The Politics of Decentralization: Forests, Power and People* (London, Earthscan Publications, 2005); Carol J. Pierce Colfer, Ganga Ram Dahal and Doris Capistrano, eds. *Lessons from Forest Decentralization: Money, Justice and the Quest for Good Governance in Asia-Pacific* (London, Earthscan Publications, 2008); and Laura A. German, Alain Karsenty and Anne-Marie Tiani, eds., *Governing Africa's Forests in a Globalized World* (London, Earthscan Publications, 2009).

(٣) شارك في تنظيم حلقة العمل مركز البحوث الحرجية الدولية، وشارك في رعايتها حكومات الاتحاد الروسي وأوغندا والبرازيل وغانا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتلقت حلقة العمل الدعم الفني والمالي و/أو اللوجستي من أمانات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومرفق برامج الحراجة الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج البنك الدولي المعني بالغابات، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والصندوق العالمي للطبيعة، ومعهد الموارد العالمية، والوكالة السويسرية للبيئة والغابات والمناطق الطبيعية، والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، ومؤسسة التعاون المشترك (سويسرا).

الديمقراطية في إدارة الغابات. وركزت مناقشات الحلقة على الجوانب النظرية والعملية للامركزية، وهي: (أ) توزيع الأدوار والمسؤوليات والتنسيق على المستويات المختلفة وعبر القطاعات؛ (ب) الأطر السياساتية والتنظيمية وتقاسم المنافع بصورة عادلة؛ (ج) المشاركة، والتراع وعمليات أصحاب المصلحة المتعددين؛ (د) الحوافز المالية وتعزيز الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص؛ (هـ) بناء القدرات والمهارات الفنية والمعلومات؛ (و) الحفاظ على وظائف النظم البيئية، ودعم إنتاجية الغابات والاستخدام الملائم للمعرفة والتكنولوجيا.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، استضافت حكومة إندونيسيا حلقة العمل الثانية في السلسلة، وكان موضوعها: ''إدارة الغابات واللامركزية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ'' في يوغياكارتا، إندونيسيا. وواصلت حلقة عمل يوغياكارتا، وهي أولى حلقات العمل الإقليمية الثلاث التي أعقبت إنترلاكن، المشوار الذي بدأته حلقة عمل سابقة عُقدت تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في عام ١٩٩٨، في دافاو، الفلبين، عن اللامركزية ونقل مسؤوليات إدارة الغابات في آسيا والمحيط الهادئ. ونُظمت حلقة عمل يوغياكارتا بوصفها نشاطا يندرج في إطار الشراكة الحرجية الآسيوية، وشاركت في رعايتها حكومات سويسرا والفلبين واليابان بمساعدة عدد من المنظمات[٤]. وواصلت حلقة العمل، التي حضرها ما يزيد على ١٢٠ مشاركا من داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، المناقشات بشأن طائفة من المسائل التي حددتها حلقة عمل إنترلاكن. بيد أن التركيز انصب بصورة أكبر على متطلبات اللامركزية القابلة للحياة اقتصاديا وفنيا، كما سُلط الضوء بصفة خاصة على المسائل المرتبطة بالشراكة الحرجية الآسيوية، وخاصة تلك التي ترتبط بما يلي: (أ) الفساد واللاقانونية؛ (ب) الحيازة والحقوق والعدالة؛ (ج) حرائق الغابات واستعمال الأراضي وإصلاحها.

٦ - ونُظمت حلقة العمل الثالثة من السلسلة في ديربان، جنوب أفريقيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وكان موضوعها ''إدارة الغابات واللامركزية في أفريقيا''، واشترك في تنظيمها حكومتا جنوب أفريقيا وسويسرا، وشارك في رعايتها عدد من الحكومات والمنظمات الأخرى[٥]. وسعت حلقة عمل ديربان إلى التوصل إلى فهم مشترك لمفاهيم

(٤) كان من بين المنظمات التي قدمت الدعم مركز البحوث الحرجية الدولية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمركز الإقليمي للتدريب الحرجي المجتمعي، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، ووزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، والمكتب الاتحادي السويسري للبيئة، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومؤسسة التعاون المشترك السويسرية.

(٥) أشرف على رعاية حلقة عمل ديربان حكومتا جنوب أفريقيا وسويسرا (المكتب الاتحادي السويسري للبيئة)، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وألمانيا، وإندونيسيا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الشركة المحدودة للحراجة في جنوب أفريقيا (SATCOL). وشركتي موندي

وممارسات اللامركزية في سياق إدارة الغابات في أفريقيا، وإلى الوقوف على فرص إيجاد استجابات سياساتية منسقة، وبناء القدرات وتنفيذ أفضل الممارسات والنهج لتحقيق اللامركزية والإدارة المستدامة للغابات على المستويات المختلفة. وعُقدت مناقشات وقُدمت توصيات حول ثلاثة مواضيع رئيسية: (أ) اللامركزية في إدارة الغابات وسبل العيش؛ (ب) اللامركزية وحفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام؛ (ج) دور التجارة الدولية، والشؤون المالية والاستثمار في إصلاحات إدارة الغابات. وحضر حلقة العمل ١٨٧ مشاركا من ٤٥ بلدا، بينهم ٣٤ بلدا أفريقيا.

٧ - وعُقدت حلقة العمل الرابعة والأخيرة في واهاكا، المكسيك، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وكان موضوعها ''إدارة الغابات، واللامركزية، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''. وشارك في تنظيم الحلقة حكومتا سويسرا والمكسيك، وقام برعايتها عدد من الحكومات والمنظمات الأخرى[٦]. وتدارست حلقة العمل قضايا اللامركزية والإدارة في سياق الجهود العالمية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ووقفت على الدروس المستخلصة، ودرست الفرص المتاحة وأوجه التآزر والمقايضات والتحديات. وركزت عروض الجلسات العامة والموائد المستديرة والمناقشات المفتوحة على: (أ) الحقوق والحيازات للغابات والناس والكربون؛ (ب) فرص تخفيف وطأة الفقر والإدارة المستدامة للغابات في مناطق السكان الأصليين؛ (ج) الإدارة المجتمعية للغابات والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وركزت الرحلات الميدانية على نظم دفع تكاليف الخدمات البيئية، والإدارة المجتمعية للغابات والإدارة المستدامة للغابات من حيث ارتباطها بالانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وحضر الجلسة ٢٣٠ مشاركا من ٣٤ بلدا، منها ٢٢ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

Mondi وسابي Sappi، ومجلس بلدية إيتكويني. وتلقت حلقة العمل الدعم الفني واللوجستي من مركز البحوث الحرجية الدولية ومؤسسة التعاون المشترك السويسرية.

(٦) نظمت حلقة عمل واهاكا المفوضية الحرجية الوطنية في المكسيك، والمكتب الاتحادي السويسري للبيئة، كما شارك في تنظيمها المركز الدولي للبحوث الحرجية، ومؤسسة التعاون المشترك (سويسرا)، وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وشملت الجهات الراعية الأخرى الوكالة السويسرية للتعاون الدولي، ووزارة التعاون الدولي للمملكة المتحدة، ووزارة الزراعة بالسويد، ووزارة البيئة النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية لفنلندا، ووكالة التعاون الدولي اليابانية، ومنظمة الأخشاب المدارية الدولية، ومؤسسة فورد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

ثانياً – القضايا الرئيسية والنتائج المستخلصة من حلقات العمل

حلقة عمل إنترلاكن

٨ – أظهرت حلقة عمل إنترلاكن مختلف أشكال اللامركزية ومساراتها التي اتخذتها مختلف البلدان، وحوافزها المتنوعة وتفاوت وتيرتها وتقدمها. وتوجد عادة ثغرة كبيرة بين سياسات الإدارة اللامركزية وممارستها وتناقضات، بل أوجه إجحاف في أغلب الاحيان، في توزيع الأدوار والمسؤوليات والمكافآت في مجال إدارة الغابات. وحللت حلقة العمل النظم الاتحادية، حيث تدار الموارد الطبيعية إدارة لا مركزية عادة، فاستنتجت أن ثلاثة عناصر إطارية ضرورية على الأقل، سواءً في النظام الاتحادي أو النظام الأحادي، لإضفاء طابع لا مركزي فعال على إدارة الغابات: (أ) التقاسم الملائم للسلطة لاتخاذ القرارات وتحصيل الإيرادات، وتقاسم المسؤوليات بين مستويات الحكم حسب قدراتها واحتياجاتها؛ (ب) فعالية الإنفاذ والمساءلة على جميع مستويات الحكم لكفالة تنفيذ الوكالات الحكومية ولاياتها بإنصاف وكفاءة وفعالية؛ (ج) إقامة روابط فعالة مع قطاعات أخرى تؤثر في القطاع الحرجي أو تتأثر به[٧].

٩ – وأظهرت التجارب القطرية أن اللامركزية عملية لا تسير في خط مستقيم، وتكون دورية أحياناً، وتتطلب التعلم المستمر والتجريب الدينامي. وتتطلب اللامركزية الفعالة ما يلي: (أ) بناء توافق الآراء عن طريق عملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع؛ (ب) التشارك في اتخاذ القرارات؛ (ج) بناء القدرات المؤسسية والتقنية والبشرية؛ (د) توفير الموارد المالية الكافية والحوافز الاستثمارية؛ (هـ) تكييف الأهداف مع السياقات المحلية وتنمية مرونة التكيف مع مختلف الأحوال والظروف المتغيرة. ويجب أن تعود الإدارة اللامركزية للغابات، تحقيقاً لاستدامتها، بفوائد جمة وإيجابية صافية على المجتمعات المحلية والأسر المعيشية، وألا تكتفي بنقل عبء إدارة الغابات إليها. ويتعين إيلاء أولوية عالية لتمكين المجتمعات المحلية وبناء قدراتها على إدارة مواردها الطبيعية بفعالية.

١٠ – وتتطلب اللامركزية الناجحة ما يلي: صياغة أطر قانونية وسياساتية واضحة تمكينية وتوزيع هذه المعلومات على نطاق واسع في الوقت المناسب؛ وإدماج عملية اللامركزية في برامج الحراجة الوطنية؛ ووضع أهداف قابلة للتحقيق؛ وتوزيع واضح للأدوار والمسؤوليات والموارد والمساءلة؛ وتحديد آليات لفض النزاعات. وأظهر تحليل نتائج اللامركزية على أسباب المعيشة وحفظ الموارد والتنمية الأوسع نطاقاً أن هذا النجاح يعزى إلى ما يلي: ضمان الحيازة

(٧) Carol J. Pierce Colfer and Doris Capistrano, “Decentralization: issues, lessons and reflections” in The Politics of Decentralization: Forests, Power and People (انظر الحاشية ٢).

والمساواة في الوصول إلى الموارد الحرجية؛ والتوزيع الواضح والمتوازن على نحو ملائم للسلطات المالية والإيرادية والضريبية وكذلك مراقبة عملية صنع القرار والحقوق التجارية والوصول إلى الأسواق؛ ومراعاة التقاليد الثقافية والمعارف المحلية والاعتراف وفقاً لمقتضى الحال بالحقوق المتوارثة للمجتمعات المحلية.

حلقة عمل يوغياكارتا

١١ - انطلاقاً من تحليل تجارب بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، عززت حلقة عمل يوغياكارتا النتائج المستخلصة من حلقة عمل إنترلاكن. وسُلط الضوء على المشاكل القديمة العهد التي تتعلق بالمشاركة والمساواة والحيازة والحقوق وأسباب المعيشة والقدرات في عملية اللامركزية. وفي أغلب الأحيان، تكون المبادئ التوجيهية والآليات التنفيذية غير موجودة أو غير واضحة ويمكن أن تؤدي ممانعة أصحاب المصلحة النافذين المعرضين لتكبد الخسائر بسبب اللامركزية والإصلاحات الإدارية أو مساعيهم التخريبية إلى تعطيل تنفيذ السياسات التي تنطلق من أفضل النوايا. وتتطلب قدرة الإدارة اللامركزية للغابات على الاستمرار ضمن أطر زمنية كافية إحداث تغييرات جذرية في قواعد اللعبة، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية توزيع الحقوق والأدوار والمسؤوليات والمكافآت، وبالجهات التي ستتولى ذلك.

١٢ - وحددت حلقة عمل يوغياكارتا أيضاً مجالات اهتمام أخرى تشمل: (أ) تحديات الاضطلاع بحفظ الغابات على نطاق واسع؛ (ب) كفالة التمويل الطويل الأمد للامركزية والإصلاح الإداري؛ (ج) توفير الحوافز الكافية للإدارة اللامركزية للغابات، ولا سيما حين تكون نوعية الغابات رديئة والأسواق متخلفة النمو؛ (د) مكافحة الفساد والأنشطة غير القانونية في إطار أنظمة الإدارة اللامركزية للغابات. ومن التحديات الرئيسية أيضاً إيجاد الوتيرة الصحيحة للإصلاحات في مجال اللامركزية وضبط تعاقبها. وأثبتت تجربة إندونيسيا، على سبيل المثال، أن التعجيل في اعتماد اللامركزية مع الافتقار إلى القدرات المؤسسية الكافية قد يشجع السلوكيات الانتهازية ويؤدي إلى ارتفاع معدلات إزالة الغابات.

١٣ - وأظهرت دراسات الحالات الإفرادية أن الخلافات حول أيلولة الحقوق على الغابات والموارد الحرجية هي مبعث النزاعات والممارسات الحرجية المدمرة. ويتعين أن تكون هذه الحقوق واضحة ومضمونة وأن تكون محمية من مزاحمة المصالح الخارجية والمحلية بما فيها الدولة ووكالاتها. وحتى عندما تكون هذه الحقوق واضحة، فقد يحول انعدام القدرات دون مطالبة أصحاب الحقوق بحقوقهم أو ممارستها.

١٤ - والوضوح بشأن المستوى المسؤول أو الهيئة الحكومية المسؤولة عن التنظيم والتنفيذ وحل النزاعات له القدر نفسه من الأهمية. ويمكن للبلبلة والتناقضات في السياسات والقوانين والأنظمة التي تترع إلى مواكبة المراحل الأولى من اللامركزية والإصلاحات الإدارية على وجه الخصوص أن تؤدي إلى نشوء أو تفاقم مناطق رمادية قد يجد فيها كل من الفساد واللاقانونية مرتعاً خصباً. غير أن فعالية الإجراءات الجماعية والإدارة اللامركزية للغابات أدت في بعض الأحيان إلى المزيد من الفعالية في إنفاذ الأنظمة والقوانين الحرجية.

١٥ - وقد يقع السكان المحليون في شرك اللاقانونية، لا سيما حين تفتقر القوانين والأنظمة إلى الاتساق أو تخضع لتأويلات متناقضة. ويمكن للقيود غير الواقعية بدون توفير البدائل، والمتطلبات البيروقراطية البالغة الشدة والمقترنة بارتفاع تكاليف معاملات الامتثال أن تؤثر سلباً في أسباب المعيشة فتجعل من الصعب على المنتفعين من الغابات على نطاق ضيق الامتثال للمقتضيات القانونية[٨]. وغالباً ما يكون الأشخاص الذين يعيشون في فقر مزمن والنساء والجماعات المهمشة أكثر الفئات تضرراً.

حلقة عمل ديربان

١٦ - في أفريقيا، تتخذ العمليات المتعلقة بالإصلاح الإداري وتطبيق اللامركزية أشكالاً مختلفة وهي تواجه الكثير من المسائل نفسها التي تعاني منها المناطق الأخرى. ومن المسائل التي أثيرت: تزايد النزاعات، والمحسوبية، والفساد، وغياب المساءلة والشفافية، وأوجه الإجحاف الاجتماعي، وسيطرة الصفوة. وعلى الرغم من أن الإجراءات الإصلاحية أوجدت أيضاً فرص عمل فعلية، لا يزال التحدي يتمثل في وضع اللامركزية الديمقراطية موضع التنفيذ تعزيزاً لاستدامة الإدارة الحرجية والإنصاف في توزيع الفوائد. وقد حرمت المرأة على وجه الخصوص من تقاسم الفوائد وهناك اتجاه لتجاهل شواغلها واحتياجاتها ومصالحها لا سيما في الأنظمة الإدارية الرسمية.

(٨) Yati Bun and Amele Imalal, “Governance and community-base forestryin Papua New Guinea”، ورقة قدمت في حلقة عمل يوغياكارتا؛ Luca Tacconi, Marco Boscolo and Duncan Brack, “National and international policies to control illegal forest activities” (Bogor Barat, Indonesia, Centre for International Forestry Research 2003); Krystof Obidzinski and others, “Ilegal forest activities in Berau and Kutai Timur: impacts, driving forces and remedies”, Forests and Governance Programme Governance Brief No. 26 (Bogor Barat, Indonesia, Centre for International Forestry Research, 2006); Marcus Colchester and others, “Justice in the forest: rural livelihoods and forest law enforcement” (Bogor Barat, Indonesia, Centre fro International Forestry Research. 2006).

١٧ - وتختلف نتائج كسب الرزق وآثاره في مواقع مختلفة، كما تتباين الأدلة تبايناً شديداً بشأن وجود صلة بين الإصلاحات الإدارية واستدامة الغابات سواءً داخل البلدان التي سنت الإصلاحات أو في ما بينها. وفي العديد من البلدان، تشهد الإدارة المجتمعية للغابات انتشاراً سريعاً وتمثل استراتيجية هامة لدعم أسباب المعيشة حين تكون الفرص الاقتصادية محدودة بشدة.

١٨ - ويلاحظ أن حفظ المناطق المحمية وتنظيمها على نطاق واسع وفقاً لنهج المراقبة السائدة في المنطقة يتعارض مع الإدارة اللامركزية ويطرح أمامها تحدياً كبيراً. وتحجب هذه النماذج للحفظ المفروضة من الخارج دور الجهات الفاعلة المحلية وشرعيتها وقدرتها على الابتكار، بما في ذلك الحالات الكثيرة لإدارة الموارد المحلية واللامركزية الفعلية[٩]. ولم تعالج هذه النماذج أيضاً بصورة مرضية المسائل المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. ومع أن الحيازة العرفية أو المجتمعية لا تزال تمثل النوع السائد من الحيازة في جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تقريباً، فإن سياسات الحيازة في العديد من البلدان تتجه إلى عدم الاعتراف بحيازة الشعوب الأصلية أو ترمي إلى استبدالها.

١٩ - وقد تَيَسَّر تحقيق اللامركزية وإصلاحات الحكم وتَعَقَّدَ في آن معاً بسبب زيادة المبادلات التجارية والاستثمارات والتدفقات المالية إلى المنطقة. واعتبر الخلل في أداء المؤسسات العامة الذي يشهده الكثير من البلدان من الأمور التي تقف حجر عثرة أمام تطبيق الإصلاحات الإدارية[١٠] على الرغم من أن الابتكارات المؤسسية، مثل الحصول على شهادة من طرف ثالث واستخدام المراقبين المستقلين، قد تشجع على التغيير. ومن دواعي القلق الرئيسية الكيفية التي تتأثر بها المجتمعات المحلية وكيف يمكن لتلك المجتمعات أن تتعامل مع الإصلاحات المالية والإدارية لمصلحتها. واعتبرت مسألة انتشار الفساد على جميع المستويات مهمة أيضاً وتستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة، لا سيما على أعلى المستويات.

٢٠ - وأدت ندرة الآليات اللازمة لرصد التقدم المحرز وتبادل الدروس من أجل اتخاذ إجراءات مستنيرة، وكذلك عدم وجود إطار لتقييم موارد الغابات والاستفادة منها، إلى تقويض التقدم المحرز نحو تطبيق اللامركزية والإصلاحات الإدارية في أفريقيا. وأدى عدم

---

(٩) Mariteuw Chimère Diaw, with David Blomley and Guillaume Lescuyer, “Elusive meanings: decentralization, conservation and local democracy”, keynote paper presented at the Durban workshop., ورقة رئيسية قدمت في حلقة عمل ديربان.

(١٠) Alain Karsenty, “The new economic “great game” in Africa and the future of governance reforms of the forestry sector”, ورقة رئيسية قدمت في حلقة عمل ديربان.

كفاية الكفاءات التقنية وعدم توافر التمويل والحوافز الملائمة إلى عرقلة التنفيذ الفعلي للإصلاحات على أرض الواقع.

حلقة عمل واهاكا

٢١ - في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يجري حالياً تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة المتصلة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، مما أوجد فرصاً وأسفر عن تحديات بالنسبة إلى الإدارة المستدامة للغابات وأسباب المعيشة المحلية. وتتعرض موارد رزق ملايين السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعتمد مباشرة على الغابات للتهديد بسبب إزالة الغابات وتدهورها. وعلما بأن إزالة الغابات وتدهورها على حد سواء هو نتاج الإدارة غير الملائمة أو غير الفعالة، ولكن على حين أن إزالة الغابات تدفعها إلى حد كبير عوامل من خارج القطاع الحرجي، فإن تدهور الغابات تدفعه عوامل من داخل القطاع ذاته. واتفق المشاركون في حلقة العمل على أن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بوسعها، مع أنها ليست برنامجاً للإصلاحات الإدارية، أن تسهم في تحسين إدارتها ويتعين عليها أن تقوم بذلك، وإلا فستتعرض للتقويض بسبب أوجه القصور الإداري التي لا تزال منتشرة في جميع أنحاء المنطقة على الرغم من إحراز بعض التقدم.

٢٢ - وشملت مواطن الضعف الإدارية المشتركة التي جرى تحديدها ما يلي: عدم شفافية عملية صنع القرارات وطابعها المركزي؛ والإجراءات البيروقراطية المرهقة؛ وعدم انتظام السياسات في مجال الزراعة، والبنى التحتية، وغير ذلك من المجالات التي تؤثر في الغابات؛ والتشديد على إدارة الأخشاب عوضاً عن الإدارة المتكاملة الأوسع نطاقاً للغابات؛ وعدم كفاية التمويل والقدرات؛ وغموض التشريعات وعدم إنفاذ القوانين؛ وتفشي الفساد وقطع الأشجار بصورة غير قانونية؛ وعدم وضوح حقوق الحيازة المحلية للغابات والمعارف الحرجية المحلية وعدم احترامها. وقد أثارت مواطن الضعف هذه المخاوف بشأن حقوق الشعوب الأصلية والممتلكات المشتركة والحيازة المجتمعية، وعدم تمتع المرأة بحقوق الحيازة. وأوضحت أيضاً أهمية اللامركزية، لا سيما بين الإدارات المركزية والمحلية، وبالنسبة إلى الشعوب الأصلية، والحاجة لبناء القدرات والتمثيل الفعال.

٢٣ - واتفق المشاركون عموماً على أن الحد من إزالة الغابات وتدهورها يعتمد على إضفاء الطابع التنافسي على الغابات والمنتجات الحرجية من الناحية الاقتصادية، إلى جانب البدائل الأخرى، على الرغم من أن المال وحده لا يكفي. ومن الأمور التي قد تساعد على زيادة التنافسية الاقتصادية للغابات، السياسات التي تخفض ريع الأراضي الزراعية، وتزيد ريع

الغابات، وتلك التي ترفع أسعار المنتجات المتأتية من الغابات المدارة جيداً أو تخفض تكاليف المعاملات من أجل الانتفاع من الغابات. ويتعين على المبادرة المعززة، لكي تحقق فعاليتها، أن تراعي مختلف الجهات الفاعلة والقوى المشاركة في إزالة الغابات في عدد من الحالات، وما يتصل بها من تمايز في تكاليف الفرص والمؤسسات ووسائل التنفيذ. وستحتاج الحوارات بشأن السياسات أيضاً إلى النظر في تنافر الأطر الزمنية القصيرة المدمجة في الصكوك الحالية المتعلقة بالمبادرة المعززة والفترة الزمنية الطويلة المطلوبة لاستحداث العمليات والقدرات الوطنية والمحلية الملائمة.

٢٤ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان الافتقار إلى خيارات تمويلية معقولة ويمكن الوصول إليها للإدارة المستدامة للغابات على نطاق صغير هو أحد المعوقات. وبوسع المبادرة المعززة أن توفر خيارات تمويلية إضافية للإدارة المستدامة للغابات، ولكنها سوف تحتاج إلى معالجة عدد من المسائل. ومن هذه المسائل، إدماج هذه المبادرة في استراتيجيات أوسع نطاقاً لأسباب المعيشة والاستفادة من الهياكل القائمة مع إدراك مواطن ضعفها؛ واستخدام النهج المشتركة بين القطاعات والاستراتيجية عوضاً عن النهج النموذجية؛ وتعزيز الابتكار وتبادل المعارف، لا سيما بين قطاعي الحراجة والمال، ومع المجتمعات المحلية.

٢٥ - ومن أهم التحديات التي تواجهها المبادرة المعززة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المسائل المتصلة بحيازة الأراضي وحقوق الكربون وأراضي الشعوب الأصلية. وحتى الآن، لم تعالج بلدان المنطقة مسائل الحيازة معالجة كافية في إطار مقترحاتها المتعلقة بالتأهب والاستعداد للمبادرة المعززة. واتفق المشاركون عموماً على أن شرعية الإجراءات المتعلقة بالمبادرة المعززة تعتمد على كفالة مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تصميم استراتيجيات هذه المبادرة، وإقرار حقوق واضحة وموثقة في فوائد الكربون. وأقر المشاركون أيضاً بأن سياسة المجتمع الدولي قد تؤثر في توزيع الفوائد داخل المجتمعات المحلية، وبأن الخطط ''المناسبة للجميع'' لا تجدي نفعاً.

ثالثا - المسائل المتكررة والدروس والتوصيات

المسائل المتكررة والدروس

٢٦ - لا تزال مسائل الاستشارة الملائمة والمخلصة، وتوخي الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات والأخذ بالنُهج القائمة على المشاركة الحقيقية، تمثل ثغرات رئيسية في الإصلاحات المتصلة باللامركزية والإدارة على الصعيد العالمي ككل. ذلك أن الحكومات المركزية تواجه

على ما يبدو صعوبات مستمرة ومتفشية تحول دون تفويضها للسلطة وتقاسم تحمل التمويلات، وهما شرطان أساسيان مهمان يتوقف تحقيق اللامركزية الحقيقية عليهما.

٢٧ - واللامركزية تعني عموما تخويل تحمل التكاليف والأعباء المتعلقة بحماية الغابات وإدارتها للحكومات والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية التي لا تتمتع سوى بسلطة قليلة وفوائد غير مؤكدة. وثمة أيضا ميل نحو التهوين من قيمة الاستثمارات والمساهمات التي تقدمها المجتمعات المحلية والسكان المحليين في مجال إدارة الغابات والمكافأة عليها في حين تحظى الاستثمارات التي توفرها الجهات الفاعلة والشركات الخارجية بمعاملة تفضيلية.

٢٨ - ويعد تقديم حيازة وحقوق واضحة ومضمونة للموارد الحرجية خطوة هامة لكنها غير كافية لتحسين سبل كسب العيش. وحتى وإن كانت الحقوق واضحة، فإن نقص القدرات والمهارات والأموال والتكنولوجيا والمنافذ إلى الأسواق وغير ذلك من الإسهامات الأساسية، قد تمنع أصحاب تلك الحقوق من ممارسة ما لهم من حقوق.

٢٩ - ويؤيد وجود تسلسلات هرمية قائمة على الطبقات والطوائف والانتماء العرقي ونوع الجنس، سيطرة الصفوة على المكاسب وعلى سلطة اتخاذ القرارات ويحول دون تحقيق اللامركزية الديمقراطية وإدخال الإصلاحات المتصلة بإدارة الغابات. فتعزيز قدرات السكان المحليين، لا سيما الفقراء والمهمشون، على تنظيم القواعد وتطويرها وتنفيذها، ومعاقبة المخالفين يمكن أن يسهّل تمكينها ويعزز نصيبها من المنافع.

٣٠ - ويمكن أن تؤدي اللامركزية في نهاية المطاف إلى إضفاء الصبغة اللامركزية على الفساد من خلال تجزئة آليات الكسب المالي الاحتكاري المنظم مركزيا. ولا يتأتى كسب المعركة ضد الفساد إلا بفض الصلات بين مصالح أوساط الأعمال التجارية المتسمة بالفساد وصانعي القرارات على صعيد الحكومات المركزية.

٣١ - ويعدّ بناء القدرات على مختلف المستويات عاملا حاسمَ الأهمية لإنجاح اللامركزية وإصلاح الإدارة. فذلك ينطوي على التمكين على مختلف المستويات بسبل متنوعة شتى منها التربية المدنية والوصول إلى المعلومات وتعزيز آليات الاتصال والتفاوض الجماعيَين، وتوطيد الهياكل التنظيمية لإدارة الموارد الحرجية. ويكتسي بناء القدرات وإقامة أحلاف جديدة فيما بين المحرومين من فرص التمكين أهمية حاسمة لتحقيق اللامركزية التي من مراميها إدخال تغييرات حقيقية وتهيئة أماكن فعلية للمشاركة واستيعاب الأصوات من القاعدة.

٣٢ - علماً بأن تصميم الإصلاحات المتعلقة باللامركزية والحوكمة يتمثل على أفضل وجه في شكل عمليات تعلّمية تكرارية الطابع ويمكن صقلها مع مرور الوقت. ويتطلب تحقيق ذلك إحداث تغيير في المواقف يكون من شأنه أن يمنح للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة،

لا سيما على المستويات الأدنى التي تتخذ في إطارها الإجراءات، حيزاً كافيا للتجربة ويسمح ببعض حالات الإخفاق، باعتبار ذلك جزءا من عملية التعلم.

٣٣ - ويمكن أن توفر النهج القائمة على المشاركة الحقيقية التوازن الضروري بين المواطنين وحكوماتهم على مختلف المستويات، مما يعزز مساءلة المسؤولين أمام المرؤوسين ويقلل من الفساد ومن سيطرة الصفوة على مقاليد الأمور. فثمة حاجة خاصة إلى مشاركة المواطنين جميعهم بمن فيهم أفراد المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، في الإدارة اللامركزية من أجل التعامل مع مسائل من قبيل حفظ الطبيعة وتغير المناخ، بما يتطلب مشاركة عملية واسعة النطاق من المواطنين.

التوصيات

٣٤ - اشتمل كل تقرير من التقارير المتعلقة بثلاث من حلقات العمل الأربع التي تم تنظيمها باعتبارها مبادرات قطرية دعما لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، على عدد من التوصيات المقدمة إلى المنتدى لكي ينظر فيها ويشجع البلدان على اتخاذ إجراءات محددة. وتعاد أدناه التوصيات ذات الآثار المهمة بوجه خاص على سبل كسب العيش والإدارة المستدامة للغابات. وقد يود المنتدى أن يلقي الضوء على تلك التوصيات ويحث البلدان على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

- تعزيز اللامركزية في إدارة الغابات، مع مراعاة وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتقديم الدعم لتمكينهم، وحفز مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الغابات على جميع المستويات، والإقرار بأن ما يصلح في مجال اللامركزية على البعض، لا يصلح للكل؛

- صياغة نهج ملائمة للحفاظ على المحميات مع إتاحة فرصة استخدامها التقليدي من جانب السكان الأصليين/المحليين وسكان الغابات؛

- تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز المكاسب المتأتية منها واستخدام أدوات السوق، من قبيل تحويل المدفوعات، وإبرام اتفاقات شراكة طوعية، استخداماً حكيماً؛

- مواصلة تعزيز عملية تقييم الخدمات البيئية الحرجية وتشجيع التعويض العادل عن تلك الخدمات، بوسائل شتى منها آليات السوق؛

- إزالة الحواجز وتحسين وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق، فضلا عن الإيرادات التي تدرها الإدارة المستدامة للغابات، بطرق منها توزيع الموارد المالية على نحو أفضل؛

- وضع مبادئ لتوجيه الاختيار المؤسسي نحو تحقيق التمثيل العادل؛

- تعزيز شفافية السياسات الحكومية والإجراءات الموجهة لإنفاذ قانون الغابات، ومواصلة بذل جهود شاملة لمكافحة الفساد على جميع المستويات؛

- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لأصحاب المصلحة كافة، وبخاصة على الصعيد المحلي، باستخدام طائفة من وسائل تبادل المعلومات، بما فيها تعزيز إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة وجميع القطاعات؛

- دعم تعزيز إشراك السكان المحليين، بمن فيهم الشعوب الأصلية والنساء، في عملية اتخاذ القرارات وتقاسم المنافع، وصون قيمهم الثقافية والاجتماعية من خلال الإدارة المستدامة للغابات، وفي المشاريع من قبيل المبادرة المعزّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها حيث تمثل الإدارة المستدامة للغابات نهجا متينا وموثوقا به في الحفاظ على القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات وتعزيزها لفائدة أجيال الحاضر والمستقبل؛

- تقاسم الدروس المستفادة من إدارة الغابات وتطبيقها وديناميةاستغلال الأراضي الأوسع نطاقا الذي يعد من دوافع إزالة الغابات وتدهورها، ووضع استراتيجيات مناسبة لتشجيع تقاسم أعباء التكاليف وتحمل المسؤوليات بين الجهات الفاعلة على الصعد العالمي والوطني والإقليمي والمحلي؛

- تعزيز قدرات البلدان على تلبية احتياجات السوق إلى المنتجات والخدمات الحرجية، بما في ذلك الكربون، مع تحسين إدارة الغابات بوسائل منها على سبيل المثال، تحديد الصلات بين المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها وتجارتها؛

- دعم إجراء المزيد من الحوارات بشأن تخفيف وطأة الفقر والإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بالاستناد إلى بعض الاستنتاجات المحددة المتمخضة عن حلقة عمل واهاكا بحثا عن حلول للمسائل والشواغل الناشئة.